



Distr.
GENERAL

A/40/984
6 December 1985
ARABIC
ORIGINAL : FRENCH



الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة الأربعون
البند ١٠٦ من جدول الأعمال

الحملة الدولية لمكافحة الإتجار بالمخدرات

تقرير اللجنة الثالثة

المقرر : السيد بول ديزيري كابور (بوركينافاسو)

أولا - مقدمة

١ - في الجلسة العامة ٣ المعقودة في ٢٠ أيلول/سبتمبر ١٩٨٥ ، قررت الجمعية العامة بناء على توصية مكتبها ، أن تدرج في جدول أعمال دورتها الأربعين البند المعنون "الحملة الدولية لمكافحة الإتجار بالمخدرات : تقرير الأمين العام" ، وأن تحيله إلى اللجنة الثالثة .

٢ - ونظرت اللجنة الثالثة هذا البند في جلساتها من ٤٢ إلى ٤٥ وفي جلساتها ٥٥ و ٥٦ و ٦٠ و ٦١ المعقودة في ١٤ و ١٥ و ١٨ و ١٩ و ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر و ٢ و ٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٥ . ويرد بيان بمناقشات اللجنة في المحاضر الموجزة لهذه الجلسات (A/C.3/40/SR.42-45 و SR.55 و SR.56 و SR.60 و SR.61) .

٣ - وقررت اللجنة أن تنظر في البند ١٠٦ بالاقتران مع الفصل ذي الصلة من تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي (البند ١٢ من جدول الأعمال) المتمثل بمسألة المخدرات .

٤ - وبمصد البند ١٠٦ ، كان أمام اللجنة الوثائق التالية :

(١) الاجراءات المتخذة عملا بقرار الجمعية العامة ١٤١/٣٩ : تقرير الأمين

العام (A/40/777) ؛

(ب) الاجراءات المتخذة عملا بقرار الجمعية العامة ١٤٣/٣٩ : تقرير الامين العام (A/40/778) ٤

(ج) مذكرة من الامين العام يحيل فيها تقرير وحدة التفتيش المشتركة المعنون "أنشطة منظومة الأمم المتحدة في مكافحة اساءة استعمال العقاقير المخدرة" (A/40/646) ٤

(د) أنشطة منظومة الأمم المتحدة في مكافحة اساءة استعمال العقاقير المخدرة : مذكرة من الامين العام (A/40/260) ٤

(هـ) رسالة مؤرخة في ١٣ آب/أغسطس ١٩٨٥ وموجهة الى الامين العام من الممثل الدائم بالانابة لبيرو لدى الأمم المتحدة (A/40/544) .

٥ - وبصدد البند ١٢ ، كان أمام اللجنة الوثائق التالية :

(أ) تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، الفصل الخامس ، الفرع جيم والفصل التاسع ، الفرع هاء (A/40/3) (١) ٤

(ب) التعاون الدولي في ميدان مكافحة اساءة استعمال العقاقير المخدرة : تقرير الامين العام لعام ١٩٨٥ (A/40/771) ٤

(ج) التعاون الدولي في ميدان مكافحة اساءة استعمال العقاقير المخدرة : تقرير الامين العام (A/40/772) ٤

(د) استراتيجية وسياسات مكافحة المخدرات : مذكرة من الامين العام (A/40/773) ٤

(١) ستصدر بوصفها : الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الأربعون الملحق رقم ٣ (A/40/3/Rev.1) .

(هـ) مؤتمر الأمم المتحدة المقترح المعني بمكافحة إساءة استعمال العقاقير المخدرة (A/C.3/40/8) .

٦ - وفي الجلسة ٤٢ ، المعقودة في ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر قام بإلقاء بيان استهلالي وكيل الأمين العام للشؤون السياسية وشؤون الجمعية العامة بصفته منسقا لبرامج الأمم المتحدة المتصلة بالعقاقير .

ثانيا - النظر في مشاريع القرارات

ألف - مشروع القرار A/C.3/40/L.45

٧ - في الجلسة ٥٥ المعقودة في ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ، عرض ممثل فنزويلا مشروع قرار (A/C.3/40/L.45) عنوانه "اعداد مشروع اتفاقية لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية" قدمته الدول التالية : اسبانيا ، اكوادور ، اندونيسيا ، أوروغواي ، بنما ، بوليفيا ، تركيا ، جامايكا ، الجمهورية الدومينيكية ، رواندا ، زائير ، ساحل العاج ، السلفادور ، السنغال ، شيلي ، الصين ، غواتيمالا ، غينيا ، غينيا الاستوائية ، الغلبين ، فنزويلا ، قبرص ، الكامبيرون ، كندا ، كوستاريكا ، كولومبيا ، ماليزيا ، مصر ، المغرب ، المكسيك ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، نيجيريا ، نيكاراغوا ، الهند ، هندوراس ، الولايات المتحدة الأمريكية ، اليونان ، وكذلك استراليا ، والبرازيل ، وبيروني دار السلام ، وتايلند ، ومانت لوسيا ، وسورينام ، وغيانا ، وفنلندا وأدخل ممثل فنزويلا تنقيحا شفويا على الفقرة السابعة من الديباجة ليصبح نصها كالتالي :

"وإذ تأخذ في اعتبارها أيضا الفقرات المتعلقة بإساءة استعمال العقاقير المخدرة والاتجار غير المشروع بالمخدرات التي وردت في البلاغ المعتمد في اجتماع رؤساء حكومات دول الكومنولث الذي عقد في ناسو في الفترة من ١٦ الى ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٥ . والذي أعربوا فيه عن أملهم في أن يتم التعجيل باتخاذ اجراء بشأن الاتفاقية الجديدة المقترحة ، " .

٨ - وفي جلستها ٥٦ المعقودة في ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ، اعتمدت اللجنة بدون تصويت مشروع القرار بصيغته المنقحة شفويا (انظر الفقرة ٥ ، مشروع القرار الاول) .

باء - مشروع القرار A/C.3/40/L.52

٩ - في الجلسة ٥٦ عرض ممثل بوليفيا مشروع قرار (A/C.3/40/L.52) عنوانه "الحملة الدولية لمكافحة الاتجار بالمخدرات" قدمته الدول التالية : الأرجنتين ، اكوادور ، بوليفيا ، بيرو ، شيلي ، غواتيمالا ، فنزويلا ، كوستاريكا ، كولومبيا ، والمغرب ، وكذلك أوروغواي ، تايلند ، جزر البهاما ، الجمهورية الدومينيكية ، ساحل العاج (كوت ديفوار) وماليزيا . وأدخل ممثل بوليفيا تنقيحا شفويا على مشروع القرار على النحو التالي :

(أ) الفقرة الخامسة من الديباجة [لا تنطبق على النص العربي] ؛

(ب) في الفقرة السابعة من الديباجة يستعاض عن عبارة "ينبغي بالضرورة" بعبارة "ينبغي عند الضرورة" .

١٠ - وفي الجلسة ذاتها اعتمدت اللجنة بدون تصويت مشروع القرار بصيغته المنقحة شفويا (انظر الفقرة ١٥ ، مشروع القرار الثاني) .

جيم - مشروع القرار A/C.3/40/L.49

١١ - في الجلسة ٥٥ المعقودة في ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ، عرض ممثل ماليزيا مشروع قرار (A/C.3/40/L.49) عنوانه "المؤتمر الدولي للمخدرات - ١٩٨٧" قدمته الدول التالية : استراليا ، اكوادور ، اندونيسيا ، بربادوس ، بروني دار السلام ، تايلند ، تركيا ، جامايكا ، جزر البهاما ، زائير ، سري لانكا ، سنغافورة ، السنغال ، السويد ، الفلبين ، فنزويلا ، فنلندا ، فيجي ، كندا ، كولومبيا ، مالي ، ماليزيا ، مدغشقر ، مصر ، ملاوي ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، النمسا ، الولايات المتحدة الأمريكية وكذلك جمهورية ألمانيا الاتحادية ، باكستان ، بنغلاديش ، بوليفيا ، ساحل العاج (كوت ديفوار) ، ساموا (الغربية) ، السودان ، الصومال ، الصين ، فانواتو ، فرنسا ، كمبوتشيا الديمقراطية ، النرويج ، نيجيريا ونيوزيلندا .

١٢ - وفي الجلسة ٦٠ المعقودة في ٣ كانون الاول/ديسمبر ، استمعت اللجنة الى بيان من الامانة العامة عن الاثار المالية المترتبة على مشروع القرار (A/C.3/40/L.68) .

.. / ..

١٣ - وفي الجلسة ٦١ المعقودة في ٣ كانون الاول/ديسمبر ، أدخل ممثل ماليزيا تنقيحاً شفويًا على الفقرة ٤ (١) من المنطوق بإضافة عبارة "إذا لزم الأمر" بعد عبارة "تحسينها أو" في نهاية الفقرة .

١٤ - وفي الجلسة ذاتها ، اعتمدت اللجنة بدون تصويت مشروع القرار بصيغته المنقحة شفويًا (انظر الفقرة ١٥ ، مشروع القرار الثالث) .

ثالثا - توصيات اللجنة الثالثة

١٥ - توصي اللجنة الثالثة الجمعية العامة باعتماد مشاريع القرارات التالية :

مشروع القرار الأول

إعداد مشروع اتفاقية لمكافحة الإتجار غير المشروع
بالمخدرات والمؤثرات العقلية

إن الجمعية العامة ،

إذ تشير إلى قراراتها ١٦٨/٣٣ المؤرخ في ٣٠ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٨ ، و ١٩٥/٣٥ المؤرخ في ١٥ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٠ ، و ١٣٢/٣٦ المؤرخ في ١٤ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨١ ، و ١٦٨/٣٦ المؤرخ في ١٦ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨١ ، و ١٦٨/٣٧ المؤرخ في ١٧ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٢ ، و ١٩٨/٣٧ المؤرخ في ١٨ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٢ ، و ٩٣/٣٨ و ١٣٢/٣٨ المؤرخين في ١٦ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٣ ، و ١٤١/٣٩ و ١٤٣/٣٩ المؤرخين في ١٤ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٤ ، وغيرها من الأحكام ذات الصلة ،

وإذ تشير أيضا إلى اعلانها بشأن مكافحة الاتجار بالمخدرات وإساءة استعمال العقاقير المؤرخ في ١٤ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٤^(٢) والذي ينص ، في جملة أمور ، على : أن استئصال الاتجار بالمخدرات مسؤولية جماعية تقع على

(٢) القرار ١٤٣/٣٩ ، المرفق .

عاتق كافة الدول ، وانه ينبغي أن تقوم الدول بتطبيق الصكوك القانونية لمكافحة الانتاج غير المشروع للمخدرات ، والطلب غير المشروع عليها ، وإساءة استعمال العقاقير ، والإتجار غير المشروع بالمخدرات واتخاذ تدابير اضافية لمكافحة المظاهر الجديدة لهذه الجريمة ،

وإذ تضع في اعتبارها أن إعلان كيتو لمكافحة الاتجار بالمخدرات ، المؤرخ في ١١ آب/أغسطس ١٩٨٤^(٣) وإعلان نيويورك لمكافحة الاتجار بالمخدرات واستعمال العقاقير بشكل غير مشروع ، المؤرخ في ١ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٤^(٤) وإعلان ليما المؤرخ في ٢٩ تموز/يوليه ١٩٨٥^(٥) ، التي أعرب فيها عن الجزع الشديد لخطورة المشكلة ،

وإذ تحيط علما بالتقرير المعنون "خيارات لاتخاذ اجراء فردي أو جماعي لتكثيف الحرب على إساءة استعمال العقاقير" المنبثق عن قمة بون المنعقدة في أيار/مايو ١٩٨٥ ،

وإذ تحيط علما كذلك ببيان وزراء خارجية رابطة أمم جنوب شرقي آسيا المؤرخ في ١٠ تموز/يوليه ١٩٨٥ بشأن المشكلة الدولية المتعلقة بالاتجار بالعقاقير وإساءة استعمالها والذي اثنى على الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي في الوقت الراهن لإعداد مشروع اتفاقية جديدة لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية ،

وإذ تأخذ في اعتبارها أن وزراء خارجية بلدان عدم الانحياز ، أعربوا ، في مؤتمرهم الذي عقد في لواندا في الفترة من ٤ الى ٧ أيلول/سبتمبر ١٩٨٥ ، عن قلقهم البالغ ازاء المشكلتين المتزايدتين

(٣) A/39/407 ، المرفق .

(٤) A/39/551 و Corr.1 ، و Corr.2 ، المرفق .

(٥) A/40/544 ، المرفق .

المتمثلتين في إساءة استعمال العقاقير المخدرة والاتجار غير المشروع بالمخدرات ، وعن تأييدهم المتجدد للجهود التي يبذلها المجتمع الدولي للتصدي لهما (٦) ،

وإذ تأخذ في اعتبارها أيضا الفقرات المتعلقة بإساءة استعمال العقاقير المخدرة والاتجار غير المشروع بالمخدرات التي وردت في البلاغ الذي اعتمد في اجتماع رؤساء حكومات دول الكومنولث الذي عقد في نامو في الفترة من ١٦ الى ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٥ (٧) ، والذي أعربوا فيه عن أملهم في أن يتم التعجيل باتخاذ اجراء بشأن الاتفاقية الجديدة المقترحة ،

وإذ تشير مع التقدير الى النظر الوافي الذي نظره مؤتمر الامم المتحدة السابع لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين في القضايا المتعلقة بإساءة استعمال المخدرات والاتجار فيها والمنعقد في ميلانو ، ايطاليا في الفترة من ٢٦ آب/أغسطس الى ١٦ أيلول/سبتمبر ١٩٨٥ وعلى وجه الخصوص قراره ٢ الذي يوصي بأن ينظر الى اعداد مك دولي لمكافحة الاتجار غير المشروع بالعقاقير بوصفه ذا أولوية مطلقة ، وخطة عمل ميلانو ولاسيما الفقرة ٤ (ز) (٨) ،

وإذ يقلقها بالغ القلق الاتجاه نحو التزايد المستمر في الاتجار بالعقاقير واستعمالها على نحو غير مشروع ، الذي أكدته وأبلغ عنه عدد متزايد من الدول الاعضاء ، ويشكل خطرا جسيما على حقوق الانسان الفردية وعلى الهياكل الاقتصادية والثقافية والسياسية للمجتمع ،

(٦) A/40/854-S/17610 .

(٧) A/40/817 ، المرفق ، الفقرة ٦٧ .

(٨) انظر A/CONF.121/22 .

وإذ تعيد تأكيد اقتناعها بأن الضخامة والتعقيد اللذين بلغهما الاتجار غير المشروع بالعقاقير وما يترتب عليه من عواقب وخيمة ، يؤكدان الحاجة الملحة الى تنفيذ الولاية التي أناطتها الجمعية العامة ، عن طريق المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، بلجنة المخدرات ، في قرارها ١٤١/٣٩ ، بأن تشرع ، على سبيل الأولوية ، في إعداد مشروع اتفاقية لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات ، تتناول الجوانب المختلفة للمشكلة ككل ، وخاصة تلك الجوانب التي لم تتطرق اليها المكوك الدولية الحالية ،

وإذ ترحب بالبيان الذي أدلى به الأمين العام أمام المجلس الاقتصادي والاجتماعي في ٢٤ أيار/مايو ١٩٨٥^(٩) ، الذي اقترح فيه أن يعقد في عام ١٩٨٧ مؤتمر عالمي على مستوى الوزراء لتناول جميع الجوانب المتعلقة بمشكلة العقاقير ، وبمذكرته المتعلقة بمكافحة اساءة استعمال العقاقير المؤرخة في ٢٢ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٥^(١٠) ،

وإذ تكرر تأكيد المساهمة القيمة للمكوك القانونية الدولية الحالية ، في مجالاتها المتخصصة ، بما في ذلك الاتفاقية الوحيدة للمخدرات لعام ١٩٦١ ، حسبما عدلت بروتوكول عام ١٩٧٢ المعدل للاتفاقية الوحيدة للمخدرات لعام ١٩٦١^(١١) واتفاقية المؤشرات العقلية لعام ١٩٧١^(١٢) ،

وإذ تعرب عن بالغ ارتياحها بقرار لجنة المخدرات ا (د - ٣١) المؤرخ في ٢٠ شباط/فبراير ١٩٨٥^(١٣) الذي وافق عليه المجلس الاقتصادي والاجتماعي في مقرره ١٣٠/١٩٨٥ المؤرخ في ٢٨ أيار/مايو ١٩٨٥ ،

(٩) A/C.3/40/8 ، المرفق .

(١٠) A/C.3/40/8 .

(١١) منشورات الامم المتحدة ، رقم المبيع E.77.XI.3 ، الصفحة ١٣ .

(١٢) منشورات الامم المتحدة ، رقم المبيع E.78.XI.3 ، الصفحة ٧ .

(١٣) انظر الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي ، ١٩٨٥ ،

الملحق ٣ (E/1985/23) ، الفصل التاسع ، الفرع ألف .

١ - تعرب عن تقديرها للدول الاعضاء لاستجابتها لطلب الامين العام الوارد في الفقرة ١ من قرار لجنة المخدرات ا (د - ٣١) وتحث الدول الاعضاء التي لم تمتثل لهذا الطلب حتى الآن على أن تفعل ذلك على الفور ؛

٢ - تشني على الامين العام لاستجابته الفعالة للطلب الوارد في الفقرتين ١ و ٢ من قرار لجنة المخدرات ا (د - ٣١) ولاضطلاع بإعداد تقريره الشامل (١٤) الذي سيسهم في إعداد مشروع اتفاقية مكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤشرات العقلية الذي طلبته الجمعية العامة في قرارها ١٤١/٣٩ ؛

٣ - ترجو من المجلس الاقتصادي والاجتماعي أن يقوم عملاً بقرار الجمعية العامة ١٤١/٣٩ وقرار لجنة المخدرات ا (د - ٣١) ، بإصدار تعليمات الى اللجنة بأن تنظر خلال دورتها الاستثنائية التاسعة في تقرير الامين العام ، ثم تبت في العناصر التي يمكن ادراجها في الاتفاقية ، وأن تطلب من الامين العام إعداد مشروع عن أساس هذه العناصر ، وتقديم تقرير مرحلي يتضمن العناصر المكتملة للمشروع الى اللجنة كيما تنظر فيها في دورتها الثانية والثلاثين ؛

٤ - ترجو كذلك من الامين العام أن يقدم الى المؤتمر الدولي المعني بمكافحة اساءة استعمال العقاقير ، الذي سيعقد في عام ١٩٨٧ ، تقريراً عن التقدم المحرز نحو انجاز اتفاقية جديدة لمكافحة الاتجار بالمخدرات ؛

٥ - تؤكد أهمية القرار ٢ الذي اعتمده مؤتمر الأمم المتحدة السابع لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين ووافقت عليه الجمعية العامة في قرارها A/40/32 المؤرخ في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٥ الذي يوصي بضرورة اعطاء أولوية مطلقة لإعداد مك دولي جديد لمكافحة الاتجار غير المشروع بالعقاقير وللفقرة ٤ (ز) من خطة عمل ميلانو ؛

٦ - توصي بأن تراعي الاتفاقية الجديدة مصالح جميع البلدان كيما تكون مكا تنفيذيا فعالا في مكافحة الاتجار غير المشروع في العقاقير ؛

٧ - ترجو من لجنة المخدرات أن تقدم الى المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته العادية الاولى لسنة ١٩٨٦ ، تقريرا عن النتائج التي تحققت في هذا الشأن خلال دورتها الاستثنائية التاسعة ؛

٨ - تحث مرة أخرى جميع الدول التي لم تنضم الى ولم تصدق بعد على الاتفاقية الوحيدة للمخدرات لعام ١٩٦١ وبرتوكول عام ١٩٧٢ المعدل للاتفاقية الوحيدة للمخدرات لعام ١٩٦١ ، واتفاقية المؤشرات العقلية لعام ١٩٧١ ، على أن تفعل ذلك ؛

٩ - ترجو من الامين العام أن يقدم الى الجمعية العامة في دورتها الحادية والاربعين تقريرا بشأن تنفيذ هذا القرار .

مشروع القرار الثاني

الحملة الدولية لمكافحة الاتجار بالمخدرات

ان الجمعية العامة ،

اذ تشير الى قراراتها ١٩٥/٣٥ المؤرخ في ١٥ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٠ و ١٦٨/٣٦ المؤرخ في ١٦ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨١ ؛ و ١٦٨/٣٧ المؤرخ في ١٧ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٢ ؛ و ١٩٨/٣٧ المؤرخ في ١٨ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٢ ؛ وقراريها ٩٨/٣٨ و ١٣٣/٣٨ المؤرخين في ١٦ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٢ ؛ وقراريها ١٣٣/٣٦ المؤرخ في ١٤ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨١ ؛ و ٩٣/٣٨ المؤرخ في ١٦ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٢ ؛ وقراريها ١٤١/٣٩ و ١٤٣/٣٩ المؤرخين في ١٤ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٤ ؛ وسائر الاحكام ذات الصلة ،

واذ تشير أيضا الى قرارها ١٤٣/٣٩ المؤرخ في ١٤ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٤ ، الذي اعتمدت فيه اعلان مكافحة الاتجار بالمخدرات واساءة استعمال العقاقير الذي يصف الاتجار بالمخدرات واساءة استعمال العقاقير بأنهما نشاط اجرامي دولي يتطلب القضاء التام عليه ايلاءه اهتماما كبيرا وأولوية قصوى ،

وإذ تحيط علما بالاهتمام الذي كرر الأمين العام الاعراب عنه في تقريره عن أعمال المنظمة^(١٥) الذي يعترف فيه بأنه لا يمكن الاستمرار في اعتبار مشكلة المخدرات مجرد شاغل اجتماعي ومحلي إلى حد كبير ، ويقترح ضرورة وضع مجموعة كاملة من الاستراتيجيات الفعالة لمواجهتها ،

وإذ تحيط علما مرة أخرى بأحكام إعلان كيتو لمكافحة الاتجار بالمخدرات الصادر في ١١ آب/أغسطس ١٩٨٤^(١٦) وبإعلان نيويورك لمكافحة الاتجار بالمخدرات واستعمال العقاقير بشكل غير مشروع الصادر في ١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٤^(١٧) ، حيث وصف الاتجار بالمخدرات بأنه جريمة ضد البشرية وإعلان ليما الصادر في ٢٩ تموز/يوليه ١٩٨٥^(١٨) الذي يلفت الانتباه إلى ضرورة القيام بعمل إقليمي ودولي متكامل وفعال وعاجل مدعم بالموارد اللازمة للنجاح في التغلب على هذه المشكلة ،

وإذ تشني على الأعمال التي تقوم بها لجنة المخدرات والهيئة الدولية لمراقبة المخدرات وكذلك العمل الإيجابي الذي يقوم به صندوق الأمم المتحدة لمكافحة إساءة استعمال العقاقير بتخصيمه موارد مالية لبرامج التنمية الريفية المتكاملة التي تشمل إحلال محاصيل أخرى محل المحاصيل غير المشروعة في المناطق الأكثر تأثراً والجهود التي بذلها من أجل إنفاذ القانون بصورة أكبر ،

(١٥) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الأربعون ، الملحق رقم ١

• (A/40/1)

(١٦) A/39/407 ، المرفق .

(١٧) A/39/551 and Corr.1 and 2 ، المرفق .

(١٨) A/40/544 ، المرفق .

ونظرا لأنه على الرغم من الجهود المبذولة فإن الحالة لا تزال مستمرة في التدهور ، ويواجه المجتمع الدولي منظمات إجرامية عبر وطنية تشكل أنشطتها ، بما فيها الممارسات الإرهابية تهديدا لرفاه الشعوب واستقرار المؤسسات الديمقراطية وسيادة الدول ،

وإذ تسلّم مرة أخرى بأن القضاء على هذا البلاء يتطلب عملا متكاملًا يواجه في نفس الوقت مشاكل خفض ومكافحة الطلب على المخدرات وانتاجها وتوزيعها وتسويقها بطريقة غير مشروعة ، وبأن الأعمال الرامية إلى القضاء على الزراعة غير المشروعة للمخدرات والاتجار غير المشروع فيها ، ينبغي ، عند الضرورة ، أن تكون مقترنة ببرامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي تشمل احلال محاصيل أخرى محل محاصيل المخدرات في المناطق المتأثرة ،

وإذ تؤيد البيان الذي أدلى به الأمين العام أمام المجلس الاقتصادي والاجتماعي في ٢٤ أيار/مايو ١٩٨٥ (١٩) ، والمشار إليه في المقرر ١٣١/١٩٨٥ المؤرخ في ٢٨ أيار/مايو ١٩٨٥ ، بشأن ضرورة قيام الأمم المتحدة بهجوم جديد لمكافحة الاتجار بالمخدرات وإساءة استعمال العقاقير ، والاقتراح الداعي إلى عقد مؤتمر عالمي لهذا الغرض على المستوى الوزاري في عام ١٩٨٧ ،

وإذ تحيط علما مع التقدير بقرار الأمين العام بأن يعقد في فيينا في عام ١٩٨٦ اجتماعا إقليميا لرؤساء الوكالات الوطنية لتنفيذ قوانين المخدرات ، وذلك وفقا لاحكام الفقرة ١٠ من قرار الجمعية العامة ١٤٣/٣٩ ،

وإدراكا منها للمساهمة التي يمكن أن يقدمها الاجتماع المذكور في الجهود الثنائية والمتعددة الاطراف المبذولة في هذا الميدان ، بما في ذلك تقديم مقترحات يمكن أن تؤخذ في الاعتبار عند اعداد مشروع اتفاقية بشأن مكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات ، وفي المؤتمر العالمي في عام ١٩٨٧ ،

واعترافاً منها بالدور الهام الذي ينبغي أن تقوم به الدول الأعضاء والأجهزة المعنية في منظومة الأمم المتحدة لكفالة أن يسفر الاجتماع عن نتائج هامة في مكافحة المستمرة للاتجار غير المشروع بالمخدرات وإساءة استعمال العقاقير ،

واعترافاً منها مرة أخرى بأن الموظفين المسؤولين عن تنفيذ القوانين يمثلون خط دفاع هام ضد الجريمة المنظمة والاتجار غير المشروع بالأسلحة وغيرها من أشكال الأنشطة الإجرامية المتصلة بالاتجار غير المشروع بالمخدرات التي تهدد استقرار دول كثيرة وأمنها ،

وإذ تكرر تأكيد أهمية التصديق على المعاهدات الدولية المتعلقة بمكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية ، والانضمام إليها ،

١ - تحيط علماً بتقارير الأمين العام (٢٠) ؛

٢ - تؤكد من جديد أنه ينبغي إيلاء أقصى أولوية لمكافحة إنتاج المخدرات والطلب عليها والاتجار بها ، بطريقة غير مشروعة ، والأنشطة الإجرامية الدولية المتصلة بذلك مثل الاتجار غير المشروع بالأسلحة والممارسات الإرهابية ، التي لها أيضاً أثر ضار ، لا على رفاه الشعوب فحسب ، بل أيضاً على استقرار المؤسسات فضلاً عن أنها تشكل تهديداً لسيادة الدول ؛

٣ - تعترف بالعمل الذي تقوم به هيئات منظومة الأمم المتحدة ، ولاسيما هيئات مراقبة المخدرات في المساعدة في الجهود والمبادرات الرامية إلى زيادة التعاون الدولي ، وتوصي بتكثيف هذا العمل ؛

٤ - تشجع الدول الأعضاء والهيئات المعنية في منظومة الأمم المتحدة على تقديم المساعدة التقنية إلى البلدان النامية الأكثر تأثراً بإنتاج المخدرات والمؤثرات العقلية والاتجار بها واستعمالها بطريقة غير مشروعة ، من أجل مكافحة هذه المشكلة ؛

٥ - تعرب عن تقديرها للأمين العام لاقتراحه عقد مؤتمر عالمي على المستوى الوزاري في عام ١٩٨٧ يتناول جميع جوانب اساءة استعمال العقاقير ، بما في ذلك الاتجار غير المشروع بالمخدرات ؛

٦ - تحيط علما مع الارتياح بقرار الأمين العام عقد الاجتماع الاقليمي لرؤساء الوكالات الوطنية لتنفيذ قوانين المخدرات في فيينا في الفترة من ٢٨ تموز/يوليه الى ٤ آب/أغسطس ١٩٨٦ ، وذلك وفقا لاحكام الفقرة ١٠ من قرار الجمعية العامة ٤٣/٢٩ ؛

٧ - توصي لجنة المخدرات بأن تشير على الاجتماع بدراسة أهم جوانب المشكلة بتمعق ، ولاسيما الجوانب التي تعزز الجهود الشنائية والمتعددة الاطراف المبذولة ، حاليا ، خصوصا اعداد مشروع اتفاقية لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤشرات العقلية ، والمؤتمر العالمي المقترح على المستوى الوزاري المقرر أن يدعو اليه الأمين العام ، وبأن توصي باتخاذ اجراءات بشأن جملة أمور منها :

(أ) تسليم المجرمين ؛

(ب) الاليات التي من شأنها أن تعزز التنسيق والتعاون على الصعيد الاقليمي بشكل دائم ؛

(ج) كيفيات تأمين وسائل اتصالات سريعة ومضمونة بين الوكالات المكلفة بتنفيذ القوانين على المستويات الوطنية والاقليمية والدولية ؛

(د) تقنيات مراقبة التسليم ؛

(هـ) تدابير لتقليل أوجه الضعف التي تعاني منها الدول المتشاركة بنقل المخدرات عبرها ؛

٨ - تشجع على تمثيل الدول الاعضاء في اجتماع فيينا بمسؤولين لهم سلطة اتخاذ القرارات في المؤسسات الوطنية المعنية بقمع الاتجار بالمخدرات والمؤشرات العقلية ؛

٩ - تدعو الهيئات المختصة في اطار منظومة الامم المتحدة وكذلك المنظمة الدولية للشرطة الجنائية ، الانتربول ، ومجلس التعاون الجمركي الى تقديم الخبرة الفنية والمشاركة بنشاط في الاجتماع المذكور ؛

١٠ - ترجو من الامين العام أن يقدم الى الجمعية العامة في دورتها الحادية والاربعين تقريراً مؤقتاً يتضمن التوصيات المنبثقة عن اجتماع رؤساء الوكالات الوطنية لتنفيذ قوانين المخدرات ؛ وأن يقدم تقريراً نهائياً الى المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته القادمة ، عن طريق لجنة المخدرات ؛

١١ - تكرر الاعراب عن رجائها للامين العام بأن يواصل اتخاذ الترتيبات اللازمة للقيام ، في اطار الخدمات الاستشارية ، بعقد حلقات دراسية اقليمية بشأن الخبرة المكتسبة داخل منظومة الامم المتحدة في برامج التنمية الريفية المتكاملة التي تشمل احلال محاصيل أخرى محل المحاصيل غير المشروعة في المناطق المتأثرة ، ولاسيما في منطقة الانديز ؛

١٢ - تتعترف بالدور الحيوي الذي يقوم به صندوق الامم المتحدة لمكافحة اساءة استعمال العقاقير وتناشد الدول الاعضاء تقديم أو مواصلة تقديم التبرعات الى ذلك الصندوق ؛

١٣ - تطلب الى الوكالات المتخصصة وجميع الهيئات ذات الصلة في منظومة الامم المتحدة أن تنفذ بنشاط هذا القرار ، وترجو من الامين العام أن يقدم الى الجمعية العامة في دورتها الحادية والاربعين تقريراً عن تنفيذ هذا القرار ؛

١٤ - تقرر ادراج البند المعنون " الحملة الدولية لمكافحة الاتجار بالمخدرات " في جدول الاعمال المؤقت لدورتها الحادية والاربعين .

مشروع القرار الثالث

المؤتمر الدولي للمخدرات ، ١٩٨٧

ان الجمعية العامة ،

اذ تدرك القلق العام السائد بين دول العالم ازاء الآثار المروعة والضارة المترتبة على سوء استعمال المخدرات والاتجار غير المشروع بها ، الذي يهدد استقرار الامم ورفاه البشرية ويشكّل بالتالي تهديدا خطيرا لامن العديد من البلدان ولتنميتها ،

واذ تدرك ما تنطوي عليه زراعة المخدرات وانتاجها وتصنيعها ، بصورة غير شرعية والطلب غير المشروع عليها والاتجار غير المشروع بها من مخاطر بالنسبة للبلدان المنتجة والمستهلكة وبلدان العبور على السواء ،

واذ تشير الى قراراتها ١٤١/٣٩ ، ١٤٢/٣٩ ، ١٤٣/٣٩ المؤرخة في ١٤ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٤ والقرارات والمقررات ذات الصلة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي ولجنة المخدرات عن الحملة الدولية لمكافحة الاتجار بالمخدرات والمؤثرات العقلية واساءة استعمالها ،

واذ تضع في اعتبارها المبادرات الاقليمية والمبادرات الاخرى ذات الصلة مثل اعلان المبادئ لمكافحة اساءة استعمال المخدرات الذي اعتمده رابطة أمم جنوب شرقي آسيا لمكافحة اساءة استعمال المخدرات في ٢٦ حزيران/يونيه ١٩٧٦ ، وعلان كيتو لمكافحة الاتجار بالمخدرات المؤرخ في ١١ آب/أغسطس ١٩٨٤ (٢١) ، وعلان نيويورك لمكافحة الاتجار بالمخدرات واستعمال العقاقير بشكل غير مشروع المؤرخ في ١ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٤ (٢٢) ، والتقارير المعنون "الاختيار بين اتخاذ اجراء فردي أو جماعي لتكثيف الحسب

(٢١) A/39/407 ، المرفق .

(٢٢) A/39/551 و Corr.1 و 2 ، المرفق .

على اساءة استعمال العقاقير" المنبثق عن قمة بون المعقودة في ايار/مايو ١٩٨٥ ، والبيان المشترك لوزراء خارجية دول رابطة أمم جنوب شرقي آسيا المؤرخ في ٩ تموز/يوليه ١٩٨٥ بشأن المشكلة الدولية المتمثلة في الاتجار بالعقاقير و اساءة استعمالها ، و اعلان ليما المؤرخ في ٢٩ تموز/يوليه ١٩٨٥^(٢٣) ، والقلق الذي أعرب عنه وزراء خارجية بلدان عدم الانحياز في اجتماعهم الذي عقد في لواندا في الفترة من ٤ الى ٧ ايلول/سبتمبر ١٩٨٥^(٢٤) والبلاغ الذي اعتمد في اجتماع رؤساء حكومات دول الكومنولث الذي عقد في ناسو في الفترة من ١٦ الى ٢٢ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٥ علاوة على مؤتمري زوجات الرؤساء بشأن اساءة استعمال العقاقير ، المعقودين في واشنطن العاصمة في نيسان/ابريل وفي نيويورك في تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٥^(٢٥) ،

و ان تسلم بأهمية الالتزام بالصكوك القانونية الدولية القائمة ، ومن بينها الاتفاقية الوحيدة للمخدرات لعام ١٩٦١ ، كما عدلت ببروتوكول عام ١٩٧٢ المعدل للاتفاقية الوحيدة للمخدرات لعام ١٩٦١^(٢٦) ، واتفاقية المؤشرات العقلية لعام ١٩٧١^(٢٧) ، والحاجة الى تشجيع الدول الاعضاء التي لم تصدق بعد على تلك الصكوك ، بأن تفعل ذلك ، وبضرورة قيام الدول التي صدقت عليها بالفعل بالتنفيذ الكامل لالتزاماتها بموجب هذه الصكوك ،

(٢٣) A/40/544 ، المرفق .

(٢٤) A/40/857-S/17610 .

(٢٥) A/40/817 ، المرفق .

(٢٦) منشورات الأمم المتحدة ، رقم المبيع E.77.XI.3 ، الصفحة ١٢ .

(٢٧) منشورات الأمم المتحدة ، رقم المبيع E.78.XI.3 ، الصفحة ٧ .

وإذ تلاحظ الأحكام ذات الصلة الواردة في الاستراتيجية الدولية لمكافحة إساءة استعمال العقاقير^(٢٨) التي اعتمدها الجمعية العامة في دورتها السادسة والثلاثين^(٢٩) ،

وإذ تدرك المسؤوليات الخاصة للأمم المتحدة والمجتمع الدولي عن التماس حلول ناجعة لتلافي الكارثة المتزايدة بسبب إساءة استعمال المخدرات والاتجار غير المشروع بها ،

وإذ تلاحظ أعمال لجنة المخدرات الرامية إلى إعداد مشروع اتفاقية لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية ،

وإذ تلاحظ مع التقدير البيان الذي وجهه الأمين العام إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي في ٢٤ أيار/مايو ١٩٨٥^(٣٠) ، المشار إليه في مقرر المجلس ١٣١/١٩٨٥ المؤرخ في ٢٩ أيار/مايو ١٩٨٥ الذي لفت الانتباه إلى خطورة وضخامة وتشعب المشاكل الدولية للمخدرات ، واقترح بناء على ذلك أن يعقد مؤتمر عالمي على مستوى وزاري في عام ١٩٨٧ للنظر في تلك المشاكل من جميع جوانبها ،

وإذ تسلم بأن الاجتماع الاقليمي لرؤساء الوكالات الوطنية المعنية بتنفيذ قوانين العقاقير المخدرة ، الذي سيعقد في فيينا في سنة ١٩٨٦ ، يمكن أن يسهم مساهمة كبيرة في المداولات المتعلقة بعقد المؤتمر الذي اقترحه الأمين العام على المستوى الوزاري ،

(٢٨) الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي ، ١٩٨١ ، الملحق رقم ٤ (E/1981/24) ، المرفق الثاني .

(٢٩) القرار ١٦٨/٣٦ .

(٣٠) A/C.3/40/8 ، المرفق .

وإذ تضع في اعتبارها الدراسات الاستعراضية المختلفة التي أجريت بالفعل لأنشطة وكالات الأمم المتحدة في ميدان المخدرات ، وتلاحظ مع الارتياح قيام الأمين العام بتعيين وكيل الأمين العام للشؤون السياسية وشؤون الجمعية العامة كمنسق عام لجميع أنشطة الأمم المتحدة المتصلة بمكافحة المخدرات ،

وقد نظرت في مذكرة الأمين العام عن مؤتمر الأمم المتحدة المقترح المعني بمكافحة استعمال المخدرات (٣١) ،

١ - تحت بقوة جميع الدول على إبداء أكبر قدر من الإرادة السياسية بغية مكافحة إساءة استعمال المخدرات والاتجار غير المشروع بها ، وذلك عن طريق خلق مزيد من الوعي السياسي والثقافي والاجتماعي ؛

٢ - تدعو الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة والمنظمات الأخرى إلى إيلاء أقصى قدر ممكن من الاهتمام والأولوية للتدابير الدولية الرامية إلى مكافحة الانتاج غير المشروع للمخدرات والطلب غير المشروع عليها والاتجار غير المشروع بها ؛

٣ - تدعو أيضا جميع الدول التي لم تصبح بعد أطرافاً في الاتفاقية الوحيدة للمخدرات لعام ١٩٦١ ، وبروتوكول عام ١٩٧٢ المعدل لها ، واتفاقية المؤثرات العقلية لعام ١٩٧١ ، أن تفعل ذلك ، وأن تبذل في الوقت نفسه جهوداً جادة من أجل الامتثال لأحكام تلك الصكوك ؛

٤ - تقرر عقد مؤتمر دولي على المستوى الوزاري بشأن إساءة استعمال المخدرات والاتجار غير المشروع بها في مقر الأمم المتحدة الثابت بغيينا في عام ١٩٨٧ ، كتعبير عن الإرادة السياسية للدول فيما يتعلق بمكافحة خطر المخدرات ، تكون مهمته اتخاذ إجراء على الصعيد العالمي لمكافحة مشكلة المخدرات بجميع أشكالها على الأبعاد الوطنية والإقليمية والدولية ، واعتماد مخطط شامل متعدد التخصصات للأنشطة المقبلة يركز على قضايا محددة وجوهرية متصلة مباشرة بمشاكل إساءة استعمال المخدرات والاتجار غير المشروع بها ، وتشمل ، في جملة أمور ، ما يلي :

(أ) النظر فيما اذا كانت الآليات القائمة ، التي يمكن أن يتم عن طريقها تبادل الخبرات والمنهجيات والمعلومات الأخرى في مجال تنفيذ القانون والتثقيف الوقائي والمعالجة وإعادة التأهيل والبحث والتطوير المتعلقين بالقوة العاملة فيما يتمل بمنع اساءة استعمال المخدرات ومكافحتها ، ينبغي تحسينها أو اذا لزم الأمر استكمالها بآليات جديدة ؛

(ب) تكثيف الجهود المتضافرة التي تبذلها المنظمات الحكومية والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية ، لمكافحة جميع أشكال اساءة استعمال المخدرات والاتجار غير المشروع بها والانشطة الاجرامية المتصلة بهما ، والتي تؤدي الى مزيد من تطوير الاستراتيجيات الوطنية التي يمكن أن تمثل أساسا لاتخاذ اجراء دولي ؛

(ج) خلق وعي متزايد على الصعيدين الوطني والدولي فيما يتعلق بالآثار المهلكة المترتبة على اساءة استعمال المخدرات والمؤثرات العقلية ، مع ايلاء الانتباه الواجب لبعدها الطلب في مشكلة المخدرات ودور وسائط الاعلام الجماهيري ، والمنظمات غير الحكومية والقنوات الأخرى لنشر المعلومات بشأن جميع جوانب مشكلة المخدرات وخاصة في مجال منع اساءة استعمال المخدرات ؛

(د) تحقيق أقصى قدر ممكن من التناسق بين التشريعات الوطنية ، والمعاهدات الثنائية ، والترتيبات الاقليمية ، والصكوك القانونية الدولية الأخرى وتعزيزها ، خاصة من اتصالها بتطبيق القوانين وفرض العقوبات ضد المشتركين في جميع جوانب الاتجار غير المشروع في المخدرات ، بما في ذلك مصادرة الأصول المكتسبة بطريقة غير قانونية والتسليم الى دول أخرى ، وتطوير التعاون في التعامل مع من يسيؤون استخدام المخدرات ، بما في ذلك علاجهم وإعادة تأهيلهم ؛

(هـ) احراز المزيد من التقدم في سبيل القضاء على مصادر المواد الخام للاتجار غير المشروع بالمخدرات عن طريق وضع برنامج شامل للتنمية الريفية المتكاملة ، وتطوير الوسائل البديلة لسبل المعيشة وإعادة التدريب وانفاذ القانون ، وعند الاقتضاء ، ايجاد محاصيل بديلة ؛

(و) فرض رقابة أكثر فعالية على إنتاج المخدرات والمؤثرات العقلية وتوزيعها واستهلاكها بهدف قصر استعمالها على الأغراض الطبية والعلمية طبقاً للاتفاقيات القائمة ، وإبراز الدور الرئيسي ، في هذا الصدد ، الذي تقوم به الهيئة الدولية لمكافحة المخدرات ؛

(ز) تعزيز ما تقوم به الأمم المتحدة من تنسيق في مجال أنشطة مكافحة سوء استعمال العقاقير ، في جملة أمور ، عن طريق زيادة الدعم المقدم إلى صندوق الأمم المتحدة لمكافحة سوء استخدام العقاقير ، وتقوية التعاون الإقليمي وغيره من أشكال التعاون بين الدول الأعضاء ؛

(ح) التأييد القوي لمبادرات وبرامج الأمم المتحدة الراهنة ذات الأولوية ، بما في ذلك وضع اتفاقية لمناهضة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية تأخذ في الاعتبار ، على وجه الخصوص ، جوانب المشكلة التي لم تتناولها الصكوك الدولية القائمة ؛

٥ - ترجو من الأمين العام أن يعمل على تيسير التنسيق والتفاعل بين الدول الأعضاء والوكالات المتخصصة وغيرها من مؤسسات منظومة الأمم المتحدة ، وأن يعين ، بهذا الخصوص ، في أقرب وقت ممكن ، أميناً عاماً للمؤتمر الدولي بشأن إساءة استعمال المخدرات والاتجار غير المشروع بها ؛

٦ - ترجو من المجلس الاقتصادي والاجتماعي أن يدعو ، لدى انعقاد دورته التنظيمية القادمة ، لجنة المخدرات إلى القيام بدور الهيئة التحضيرية للمؤتمر الدولي ، الذي ينبغي أن يكون باب الاشتراك فيه مفتوحاً لجميع الدول ، وأن يمد ، تحقيقاً لهذا الغرض ، فترة انعقاد دورتها الاستثنائية التاسعة التي ستعقد في فيينا في شباط/فبراير ١٩٨٦ أسبوعاً واحداً حتى يتسنى له النظر في جدول أعمال المؤتمر وترتيباته التنظيمية وأن يقدم أيضاً تقريره عن هذه المسائل إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته القادمة ؛

٧ - تؤكد من جديد الدور الرئيسي لمدخلات الخبراء الاختصاصيين التي تقدمها لجنة المخدرات ، وتهيب بجميع هيئات الأمم المتحدة أن تتعاون تعاوناً كاملاً مع اللجنة ومع الأمين العام للمؤتمر لضمان فعالية الأعمال التحضيرية للمؤتمر ؛

٨ - ترجو من الامين العام ، دون ابداء أي حكم مسبق بشأن المبادرات والبرامج والاعمال المتواصلة التي تقوم بها الامم المتحدة في ميدان العقاقير ، أن يفتي ، قدر الامكان ، تكاليف انعقاد المؤتمر عن طريق الاستيعاب في اطار تقديرات الميزانية العادية المقترحة بالفعل لفترة السنتين ١٩٨٦-١٩٨٧ وتيسير النظر في الاشار المالية المترتبة على هذا القرار من خلال الاجراءات المستقرة : وترجو أيضا من الامين العام أن يقدم ، عن طريق لجنة المخدرات ، تقارير مرحلية بشأن الترتيبات المالية وبشأن تنفيذ هذا القرار الى المجلس الاقتصادي والاجتماعي لدى انعقاد دورته العادية الاولى لعام ١٩٨٦ ؛

٩ - ترجو أيضا من الامين العام أن يقدم ، الى الجمعية العامة في دورتها الحادية والاربعين ، تقريرا بشأن تنفيذ هذا القرار .
